محكم

النساء اللائي فارقهنّ الرسول

عفاف بن الغالي
باحثة تونسية

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

ملخص:

يندرج كلامنا على النساء اللائي فارقهنّ الرسول في صنف الدراسات التاريخيّة والحضاريّة التي تروم بالاستناد إلى منهجيّات علميّة حديثة، إعادة النظر في حياة الرسول محمّد العامّة والخاصّة، وفي مقدّمتها تجربتُه مع المرأة، باعتبار تزايد الاهتمام بالقضايا المتعلّقة بالمرأة وبالجندر عموما.

إنّ قضايا المرأة المسلمة قديما وحديثا شديدة التداخل مع الأفكار الدينيّة والموروث الثقافي بشتّى ألوانه. وسيكون مفيدا للغاية أن نتعرّف على الجوانب المتداولة والجوانب المسكوت عنها في التراث في علاقة الرسول بنسائه المطلّقات. ولئن كنّ عدّة أصناف، فإنّ عزمنا قد انعقد على دراسة صنفين منهنّ فحسب، لانسجام المجموعة اللاتي يكوّنّها: الزوجات اللائي عقد عليهنّ وطلّقهنّ قبل الدخول بهنّ، والزوجات اللائي طلّقهنّ بعد أن دخل بهنّ.

وتهدف هذه الدراسة من خلال تناولها لحالات من "الطلاق النموذجي" إلى إثارة جملة من القضايا الثقافيّة المهمّة، يتعلّق بعضها بمدى التطابق بين الصورة المثاليّة التي يتصوّر المسلمون النبيَّ عليها وصورتِه البشريّة الواقعيّة كما تتجلّى في حياته الخاصّة مع زوجاته، ويتعلّق بعضها بمدى تطابق الأحكام الفقهيّة التي وضعها الفقهاء في تقنين مؤسّسة الزواج مع تصرّفات الرسول، باعتبارها مصدرا أساسيّا من مصادر التشريع الإسلامي، ويتعلّق بعضها بمدى قدرة القواعد والتشريعات القديمة على الاستجابة لمتطلّبات الحياة الاجتماعيّة الحديثة.

المقدّمة:

إنّ إعادة النظر في حياة الرسول محمّد بخلفيّات علميّة حديثة أمر مهمّ للباحث المعاصر. تتأكّد هذه الأهمّيّة حين نُخضع للمراجعة النواحي الخاصّة من حياته، وفي مقدّمتها تجربتُه مع المرأة. ذلك أنّ القضايا المتّصلة بالمرأة اكتسبت أهمّيّة فائقة في الآونة الأخيرة في كلّ المجتمعات، لاسيما المجتمعات الإسلاميّة، وهي قضايا شديدة التداخل مع الأفكار الدينيّة والموروث الثقافي عموما. إنّ أعمق تجارب الرسول مع المرأة هي تلك التي عاشها مع زوجاته، وهنّ بحسب هذه التجارب ستّة أصناف:

- أزواج أدركهنّ الأجل في حياته.
- أزواج بقين تحته حتّى تُوفّي.
- أزواج أرجأهنّ.
- نساء تسرّى بهنّ.[1]
- أزواج عقد عليهنّ وطلّقهنّ قبل الدخول بهنّ.[2]
- أزواج دخل بهنّ ثمّ طلّقهنّ.

أَقْصِر نظري في هذا البحث على الصنفين الأخيرين، لأنّهما يكوّنان مجموعة منسجمة من النساء الجامعُ بينهنّ تعرُّضُهنّ جميعا للطلاق من قبل محمّد بعد زواجه بهنّ. ولم يكن القدامى يميّزون بين من دخل الرسول بهنّ ومن لم يدخل بهنّ؛ فجميعهنّ معدودات عندهم من أزواجه.[3] وتمثّل المرأة المطلّقة في المجتمع الإسلامي حالة اجتماعيّة خاصّة من جهتين: جهةِ التشريع وجهة الاعتبار المعنوي. وتكتسب هذه الحالة مزيدا من الأهمّيّة حين يتعلّق الأمر بنساء كنّ زوجات للنبي، ثمّ تعرّضن للطلاق لأسباب شتّى.

إنّ دراسة هذا الصنف، تسمح بإثارة جملة من القضايا الخطيرة التي سكتت عنها الثقافة الدينيّة السائدة، أهمّها ثلاث:

---

[1]- يشمل هذا الصنف امرأتين، هما مارية القبطيّة وريحانة بنت زيد القُرظيّة.

[2]- لا يدخل في هذا الصنف النساءُ اللائي عقد عليهنّ ثمّ مات قبل الدخول بهنّ، لأنّ فراقه لهنّ كان بسبب الموت، وليس بسبب الطلاق، مثل قُتيلة بنت قيس أخت الأشعث ابن قيس الكندي. انظر، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ج8، ص 147

[3]- انظر، الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1988، ج2، ص ص 212، 215

أ- تتعلّق الأولى بمدى التطابق بين الصورة المثاليّة التي يتصوّر المسلمون النبيَّ عليها وصورتِه البشريّة الواقعيّة كما تتجلّى في حياته الخاصّة مع أزواجه، والتي احتفظت ببعض ملامحها كتب التاريخ وبعض آيات القرآن.[4]

ب- وتتعلّق الثانية بمدى تطابق الأحكام الفقهيّة التي وضعها الفقهاء، لتقنين مؤسّسة الزواج مع تصرّفات الرسول، باعتبارها مصدرا أساسيّا من مصادر التشريع الإسلامي.

ج- وتتعلّق الثالثة بمدى مسايرة النظام الاجتماعي والعائلي الذي كان يخضع له المجتمع الإسلامي في حياة الرسول لمتطلّبات الحياة الاجتماعيّة الحديثة.

ولعلّ أهمّ ما أصبو إلى تحقيقه في هذا البحث، أن أتمكّن من إبراز بعض تجلّيات هذه القضايا الثلاث، وذلك في حدود ما تسمح به دراسة النماذج النسائيّة المختارة.

إنّ أهمّ المظانّ التي تتوفّر فيها مادّة صالحة لبحثي هي مدوّنات التاريخ القديمة. وقد اخترت ثلاثا منها، هي "الطبقات الكبرى" لأبي عبد الله محمّد بن سعد الزهري(ت230هـ)، و"تاريخ الأمم والملوك" لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري(ت310هـ)، و"الإصابة في تمييز الصحابة" لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني(ت852). اخترتها لسببين: الأوّل اعتمادها على منهج الخبر، وهو منهج يحرص على حفظ كلّ المرويّات، لاسيما القديم منها؛ والثاني تباعدها في الزمن، وهو ما يسمح بمتابعة آثار الثقافة الشفويّة في المكتوب ومظاهر تدخّل السنّة الثقافيّة في الموروث الشفوي تحقيقا لأهداف سياسيّة وثقافيّة وأخلاقيّة محدّدة.

ورأيت أنّ الدراسة المستوفية لموضوع بحثي تقتضي منّي أن أُعْنَى بأربعة جوانب جعلتها مدار هذا البحث:

- الجانب الأوّل يتعلّق بالتعريف العامّ بالنساء اللائي طلّقهنّ الرسول.
- الجانب الثاني يتعلّق بالدوافع التي شجّعته على الزواج بهنّ.
- الجانب الثالث يتعلّق بأسباب فراقه لهنّ.
- الجانب الرابع يتعلّق بمصير هؤلاء الأزواج بعد طلاقهنّ.

[4]- مثل الآية 52 من سورة الأنعام والآية 88 من سورة الحِجْر، والآيتين 1-10 من سورة عبس.

1- التعريف بالنساء اللائي تزوّجهنّ الرسول ثمّ طلّقهنّ:

جدول 1 بأسماء النساء اللائي تزوّجهنّ الرسول ثمّ طلّقهنّ، ومصادر أخبارهنّ

اسم الزوجة	ابن سعد	الطبري	العسقلاني
1- فاطمة بنت الضحّاك بن سفيان الكلابي(ت60هـ)	X		X
2- عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رواس بن كلاب بن ربيعة بن عامر(ت60هـ)	X		X
3- العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف بن كعب بن عبد بن أبي بكر الكلابيّة	X	X	X
4- سبا بنت سفيان بن عوف بن كعب بن عبد الكلابيّة	X	X	
5- سبا/سنا بنت الصلت بن حبيب بن حارثة بن هلال بن حرام بن سماك بن عوف السُّلَمي/النشاة بنت رفاعة حلفاء بني قريظة	X	X	
6- أسماء/أميّة/أمامة بنت النعمان بن أبي الجون بن الأسود بن الحارث بن شراحيل بن الجون بن آكل المرار الكندي (ت في خلافة عثمان عند أهلها بنجد)	X	X	X
7- مُليكة بنت كعب الليثي الكنانيّة	X		X
8- ليلى أخت قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن سواد بن ظفر بن الحارث بن الخزرج بن عمرو الأنصاريّة	X	X	
9- شَراف أخت دحية بن خليفة بن فروة الكلبي	X	X	
10- الشنباء بنت عمرو الغفاريّة، حلفاء بني قريظة/القرظيّة/الكنانيّة		X	
11- أمّ شريك غزيّة/غزيلة بنت جابر الكلابيّة/ الكنديّة/القرشيّة/العامريّة خولة بنت حكيم السلميّة		X	X

تضارب المصادر:

يلاحظ القارئ للمدوّنة التاريخيّة وجود اختلافات أساسيّة بين المصادر التي أرّخت لموضوع أزواج النبي اللائي فارقهنّ؛ فهي مختلفة في عددهنّ وأسمائهنّ ونسبتهنّ وأسباب طلاقهنّ ومصيرهنّ بعد الطلاق. مثال ذلك اختلافهم في العالية بنت ظبيان الكلابيّة، هل عاشت عند الرسول

مدّة طويلة قبل أن يطلّقها أم طلّقها مباشرة بعد أن دخل بها[5]، واختلافهم في الاسم الحقيقي لأمّ شريك ونسبتها القبليّة وزواج الرسول بها وسبب طلاقها[6]، واختلافهم في أسماء بنت النعمان الكنديّة، حتّى قال ابن حجر فيها: «والاختلافُ في الكِنْديّة كثيرٌ جدّا والاضطرابُ فيها وفي صواحبها اللاتي لم يدخل بهنّ كثير»[7]. واعترفت بعض الأخبار بزواج النبي من مُليكة الكنانيّة، لكنّ أخبارا أخرى نفت زواجه من أيّة كنانيّة[8]. وذكرت أخبار أنّ عدّة نساء وهبن أنفسهنّ للنبي، فأرجأ بعضهنّ وتزوّج بعضهنّ الآخر، مثل ليلى بنت الخطيم الأنصاريّة، لكنّ أخبارا أخرى أكّدت أنّه "لم يقبل منهنّ أحدا"[9].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: لِمَ هذا الاختلاف في الأخبار بين الرواة؟ ألا يعكس صراعا بينهم محكوما بالانتماء القبلي، مداره كم عدد الزوجات اللائي من بني كلاب وعدد اللائي من بني سليم؟ فكثرة زيجات الرسول من قبيلة واحدة أصبحت أمرا مرغوبا فيه، لأنّه يكسبها شهرة ويعلي من مكانتها المعنويّة والسياسيّة في حياة الرسول وبعد مماته. ألا تفسّر هذه الاعتبارات اختلاف الرواة وتصادم أقوالهم؟

أرى أنّ اختلافهم في هذه القضايا يعود إلى سببين: الأوّل شفويّة المصادر المبكّرة، وهو ما أقرّ به ابن سعد حين قال: «وقد كتبنا كلّ ما سمعناه من ذلك»[10]. وتظهر شفويّة هذه الأخبار في بنيتها الظاهرة، إذ تعتمد جميعا على سلسلة من الرواة حرص المؤرّخون على ذكر أسمائهم، وحين انتقلت هذه الأخبار من المشافهة إلى النصّ المكتوب، لم تتقلّص ظاهرة الاختلاف، بل توسّعت أحيانا نتيجة التصحيف؛ فالبعض كان يقرأ اسم السلميّة "سبا" والبعض الآخر يقرأه "سنا"، وهذا ما جعل بعض الرواة يعدّهما امرأتين لا امرأة واحدة[11].

والعامل الثاني هو تبلور السنّة الدينيّة والثقافيّة شيئا فشيئا وخضوع الرواة لها بدرجات متفاوتة بحسب وضوحها وقوّتها؛ فالرواة الأقدم في الزمن أقلّ خضوعا للسنّة، لأنّها في عصرهم كانت ما تزال في طور التشكّل، والرواة المتأخّرون أكثر خضوعا لها لوضوحها واستقرارها. لذلك، نجد ابن سعد يذكر كلّ الأخبار التي بلغته، ويختار منها الطبري ما يراه جديرا بالذكر ويطرح الباقي، ويقلّص ابن حجر الاختيار أكثر لكنّه يورد بشأن ما اختار معظم الأخبار التي بلغته مع التعليق عليها بطريقة تزيل ما فيها من إشكال لم يعد الضمير الديني يستطيع تقبّله.

---

[5]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق علي محمّد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ، ج8، ص 16

[6]- نفس المرجع، ج8، ص ص 238-241

[7]- نفس المرجع، ج7، ص 495

[8]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص ص 148-149

[9]- نفس المرجع، ج8، ص 151

[10]- نفس المرجع، ج8، ص 149

[11]- نفس المرجع، ج8، ص 149

ففي موضوع الاختلاف في أمّ شريك قال ابن حجر: « والذي يظهر في الجمع أنّ أمّ شريك واحدة اختُلِف في نسبتها أنصاريّة أو عامريّة من قريش أو أزديّة من دوس. واجتماع هذه النِّسَب الثلاث ممكن، كأن يقول: قرشيّة تزوّجت في دوس فنُسِبت إليهم ثمّ تزوّجت في الأنصار فنسبت إليهم، أو لم تتزوّج، بل هي نسبة أنصاريّة عامّة».[12]

إنّ دور المؤرّخ المتأخّر كما يتجلّى في هذا التعليق هو الحفاظ على الأخبار التي رواها الأوائل مع محاولة إضفاء المعقوليّة عليها وإخراجها إخراجا منطقيّا، يزيل ما يكتنفها من تناقض.

ومن مظاهر التدخّل في أخبار أمّ شريك أنّ بعضهم عدّها زوجا لأبي العَكِر، وعدّها البعض الآخر ابنة له، فحاول ابن حجر إزالة التناقض بين الروايتين وإيجاد صيغة توفيقيّة تجعلهما مقبولتين، وذلك باستغلال باب الاحتمال الذي تنطوي عليه اللغة والخطّ العربيّان، فقال: «ويمكن الجمع بأن تكون كنية والدها وزوجها اتّفقتا أو تصحّفت "بنت" بالموحّدة والنون من "بيت" بالموحّدة والتحتانيّة –و"بيتُ الرجل" يُطْلَق على زوجته-، فتتّفق الروايتان»[13]. وبصفة عامّة، نلاحظ أنّ عدد النساء يكبر عند الرواة الأقدم ويتقلّص عند المتأخّرين.[14]

إنّ ميل المصادر الأقدم إلى رواية كلّ الأخبار المتعلّقة بنساء النبي، رغم تناقضها يرجع إلى اعتبارها المادّة المتعلّقة بحياة الرسول الخاصّة وتجاربه الإنسانيّة مادّةً مقدّسة، وإلى عدم استقرار السنّة الدينيّة بعدُ بصورة نهائيّة. في مقابل هذا الموقف مالت المصادر المتأخّرة إلى تقليص الأخبار و"تنظيفها" وإضافة تبريرات إليها، لأنّ غايتها كانت تقديم قراءة تبريريّة للمرحلة التأسيسيّة من التاريخ الإسلامي تنسجم مع الرؤية السنّيّة التي استقرّت بمرور الزمن.

إنّ المقارنة بين المؤرّخين الثلاثة، تُظهر أنّ ابن سعد يذكر مادّة خاما، يوردها كما هي على علاّتها. أمّا الطبري، فينتقي الأخبار والأشخاص ولا يذكر إلاّ ما قام عليه اتّفاق واسع. أمّا ابن حجر، فيذكر معظم الأخبار التي اشتملت عليها مختلف المصادر قبله، لكنّه يقلّص من عدد مطلّقات النبي. وبالإضافة إلى ذلك كان يتدخّل في الأخبار مخطّئا أو مرجّحا أو مؤكّدا أو مؤوّلا، ويميّز بين ما حصل بشأنه إجماع وما اختُلِف فيه.

ففي شأن أسماء بنت النعمان الكِنْديّة، التجأ إلى كلّ هذه الأساليب معتمدا في رواياته على المصادر الشفويّة والكتابيّة التالية: قتادة، أبو عبيدة، عبد الله بن محمّد بن عقيل، حمزة بن أُسَيْد، الجرجاني، عمر بن الحكم، عبّاس

---

[12]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج8، ص 241

[13]- نفس المرجع، ج8، ص 240

[14]- مثال ذلك أنّ الكلابيّات اللائي تزوّجهنّ النبي حسب بعض الرواة أربع، لكنّهنّ يصبحن واحدة فقط عند رواة آخرين. وابن سعد يورد روايات هؤلاء وأولئك، لأنّ منهجه هو تسجيل كلّ ما يسمع. **الطبقات الكبرى**، ج8، ص141. وذكر ابن سعد أنّ الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك كتب إلى عروة يسأله إن كان الرسول قد تزوّج قُتيلة أخت الأشعث بن قيس الكندي، فأجابه بأنّه لم يتزوّج من كندة إلاّ واحدة هي أسماء بنت النعمان، وأنّه طلّقها قبل أن يبني بها. نفس المرجع، ج8، ص 145

بن سهل، عبد الله بن عبّاس الصحابي المشهور، محمّد بن حبيب مصنّف كتاب المحبّر، ابن الكلبي وابنه هشام، الواقدي صاحب المغازي، ابن سعد مصنّف الطبقات، البخاري مصنّف الصحيح، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ مصنّف كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب.[15] وقد جعل هذا المنهجُ كتابَ "الإصابة في تمييز الصحابة" أكثر ثراء من الكتب السابقة له، ومكّن صاحبه من التدخّل والترجيح بما يخدم ما استقرّت عليه السنّة من اعتبارات سياسيّة وفقهيّة وأخلاقيّة.

أركان الزواج:

الزواج عند القدامى ليس علاقة متساوية بين طرفين، وإنّما هو نوع من الرقّ أو الملكيّة. يتّضح هذه في مدوّنتنا من خلال قول عروة متحدّثا عن قتيلة: «ما تزوّجها رسول الله قطّ ولا تزوّج كنديّة إلاّ أخت بني الجون، **فملكها**... ولم يبن بها»[16]. فالزواج حسب هذا الشاهد هو نوع من المِلْكيّة، المالِكُ هو الزوج والمملوكة هي الزوجة، ويتحقّق بحصول الاتّفاق بين الرجل (النبي) وإحدى النساء على الارتباط العائلي. وكيفيّته أن يطلب أحدهما الارتباطَ بالآخر، فيعبّر الآخر عن قبول الطلب، فيتمّ الزواج، وإن لم يحصل بناء. وكثيرا ما تكون المرأة هي المبادرة بالطلب، وقد تقدّم نفسها هبةً للنبي، وهو ما يؤكّد معنى الملكيّة.

وتثير أخبار النبي مع زوجاته مشكلة فقهيّة، تتعلّق بأركان الزواج؛ ففي كثير من زيجات الرسول لا تتوفّر الشروط المنصوص عليها في عقد النكاح، وهي حسب الغزالي أربعة: إذن الولي، ، رضا المرأة إن كانت ثيّبا بالغا (أو بكرا بالغا إذا كان المزوّج لها غير الأب أو الجدّ)، حضور شاهدين ظاهري العدالة، الإيجاب والقبول الصريحان «من شخصين مكلّفين ليس فيهما امرأة سواء كان هو الزوج أو الولي أو وكيلهما».[17]

يلاحَظ أنّ هذه الشروط غير متوفّرة في أغلب زيجات الرسول، مثال ذلك شرط الشهود؛ فهو غير متوفّر في حالة ليلى بنت الخطيم الأنصاريّة. فقد عرضت نفسها على الرسول بنفسها ودون شهود أو مشورة أحد من أهلها، ومع ذلك قبل منها الرسول العرض، واعتُبرت بقبوله زوجتَه. وعندما عادت إلى قومها قالت لهم: «قد تزوّجني النبي»[18]، بل إنّ الرسول قد يُعْرِض عن المرأة تماما، إذا قرّرت استشارة أهلها قبل الردّ على طلبه، أو إذا طلب الرسول يدها من وليّها، فأراد الوليّ العودة إليها أوّلا لسماع رأيها.[19] وغياب هذا الشرط يثير سؤالا مهمّا: هل يجوز للمرأة أن تزوّج نفسها دون علم أهلها، ويوافقَ الرسول على ذلك ويتزوّجها؟ هل ينبرم عقد الزواج بعرض نفسها عليه؟

---

[15]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج7، ص ص 494-497

[16]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 145

[17]- الغزالي، **إحياء علوم الدين**، تحقيق سيّد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1992، ج2، ص 58

[18]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 150

[19]- مثال الحالة الثانية ضباعة بنت عامر بن صعصعة التي كانت من أجمل نساء العرب فتأيّمت فخطبها النبي إلى ابنها سلَمة، فقال: حتّى أستأمرها، فلمّا استأمرها وافقت، فسكت النبي عنه ولم يقبل بها. نفس المرجع، ج8، ص ص153-154. انظر أيضا: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج2، ص 215

والصداق الذي هو شرط من شروط صحّة العقد غير منصوص عليه، إلاّ في حالات قليلة من زيجات الرسول، مثل حالة أسماء بنت النعمان. فهل سكوت الأخبار عن صداق الأخريات؛ يعني أنّ الرسول لم يمهرهنّ بشيء، أم أنّه فَعَلَ لكنّ الرواة لم يشيروا إلى ذلك؟ وكيف يجوز إخفاء سلوك مهمّ عدّه الفقهاء لاحقا ركنا من أركان الزواج؟

إنّ الرواة يوردون هذه الأخبار دون إشارة إلى ما تتضمّنه من إخلال بشروط النكاح، كما أنّهم يتساهلون كثيرا في إطلاق لفظ الزواج على علاقات النبي بالنساء. ولعلّ ذلك، كان من الاعتبارات الأساسيّة التي جعلت الفقهاء يعتبرون النبي حالة خاصّة، لا تنطبق عليها أحكام الفقه في كثير من الأمور.

2– دواعي الزواج:

جدول2 / دواعي زواج محمّد بالنساء اللائي طلّقهنّ

اسم الزوجة	تاريخ الزواج	ظروفه	الوضعيّة قبله	أسبابه
1- فاطمة الكلابيّة	8هـ			
2- عمرة الكلابيّة	8هـ منصرفا من الجعرانة	خطبها على الرسول أبو أسيد الساعدي		
3- العالية الكلابيّة				
4- سبا الكلابيّة				
5- النشاة السُّلَميّة		عرض أبوها على النبي نكاحها		ذات جمال وعقل
6- أسماء الكنديّة	ربيع 1 سنة 9هـ	أمهرها 12 أوقيّة ونشّ. حملها إليه أبو أسيد الساعدي	أيّم كانت تحت ابن عمّ لها فتوفي عنها	أبوها يعرضها على الرسول، يقول له رغبت فيك، وهي أجمل أيّم في العرب
7- مُليكة الكنانيّة	في رمضان سنة 8 هـ			كانت تذكر بجمال بارع
8- ليلى بنت الخطيم الأنصاريّة		وهبت نفسها له	تزوّجت عدّة مرّات	قوّة الشخصيّة:"كانت تركب بُعُولَتها ركوبا منكرا"/ شرف النسب وكرم أخلاق الأب
9- شَراف الكلبيّة	بعد هلاك زوجته خولة	تزوّجها ولم يدخل بها		بخدّها خال غارت منه عائشة
10- الشنباء القرظيّة	قبيل موت ابنه إبراهيم	قرظيّة أو من قوم حلفاء لبني قريظة		
11- أمّ شريك		كانت تحت زوج قبله أنجبت منه ابنا اسمه شريك	وهبت نفسها للنبي	كانت جميلة

يثير هذا الجدول عدّة قضايا شائكة فقهيّة وأخلاقيّة ونفسيّة وسياسيّة؛ فالزواج يحيل على جملة من الأحكام الفقهيّة، يهمّنا أن نعرف مدى التزام الرسول بها. كما يثير قضايا أخلاقيّة تدعونا إلى التساؤل عن مدى تقيّد

النبي بالسنّة المأثورة عنه والمكرَّسة من قبل الأجيال التالية، وهذا بدوره يدفعنا إلى التساؤل عن مدى شرعيّة هذه السنّة، أليس ما استقرّ منها هو اختيار أجراه السلف، طُرِحت بموجبه إمكانيّات أخرى تضمّنتها سيرة النبي؟

إنّ أهمّ ما في هذا الجدول أنّه يسمح بالبحث في المعيار الذي اعتمده الرسول في اختيار زوجاته ما هو، وهل اختارهنّ حقّا أم هنّ اللائي اخترنه، وإلى أيّ حدّ كانت شخصيّة النبي هي التي تختار، وليست شخصيّة محمّد البشر العادي؟

تنصّ السنّة على أنّ المرأة تُنكح لأربع: لمالها وجمالها ونسبها ودينها، وتحثّ الرجال على نكاح ذات الدين وتقلّل من أهمّيّة الاعتبارات الأخرى، لأنّها اعتبارات دنيويّة. لكنّ هذا الجدول يبيّن أنّ إقبال النبي على نساء دون نساء كان لثلاثة دواع متباينة، هي خصال المرأة المادّيّة، وخصالها المعنويّة، والمصالح السياسيّة.

- **الخصال المادّيّة:**

من أبرز الدواعي إلى الزواج في تجربة النبي الجمال، بل يمكن عدّه أبرزها؛ فقد كان هذا العامل وراء زواج الرسول بخمسة من زوجاته اللائي طلّقهنّ أو توفّي عنهنّ، هنّ أسماء الكنديّة ومليكة الكنانيّة[20]، وسبا/سنا السلميّة[21] وشراف الكلبيّة وأمّ شريك القرشيّة. يضاف إليهنّ أخريات لم يطلّقهنّ واشتهرن بجمالهنّ، مثل زينب بنت جحش وجويريّة وعائشة.

تبيّن هذه الأمثلة أنّ من أبرز دواعي الزواج في تجربة الرسول الدواعي الدنيويّة، وهذا يتناقض مع ما كرّسته السنّة اللاحقة من حثّ للمسلمين على نكاح المرأة لدينها ومن تحذير من تقديم الجمال والمال والحسب. إنّ هذا التناقض يبيّن أمرين على الأقلّ: الأوّل أنّ صورة الرسول المثاليّة التي كرّستها السنّة غير صحيحة من الناحية التاريخيّة؛ فقد كان النبي رجلا يميل إلى ما يميل إليه الرجال من حبّ للنساء والجمال. والثاني، أنّ ما عُدّ من قبل الفقهاء سنّة نبويّة قد لا يعكس تجربة الرسول التاريخيّة وممارساته الفعليّة بقدر ما يعكس اختيارات محدّدة أملتها اعتبارات اجتماعيّة وفقهيّة وسياسيّة وثقافيّة معيّنة.

- **الخصال المعنويّة:**

من الخصال المعنويّة المهمّة التي كان الرسول يحبّذها في المرأة قوّةُ الشخصيّة وعلوّ النسب والسؤدد، نلمح ذلك في الطريقة التي عرضت بها ليلى بنت الخطيم نفسها عليه. فقد جاءته من خلفٍ ووضعت يدها على كتفه وعرّفت بنفسها مفتخرة: «أنا ابنة مطعم الطير ومباري الريح»، «أنا ليلى بنت سيّد قومها»، ثمّ عرضت

[20]- كانت تُذْكَر بجمالٍ بارع. ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 148

[21]- قال أبوها للنبي: «يا رسول الله، إنّ لي ابنةً من جمالها وعقلها ما إنّي لأحسدُ الناس عليها غيرَك». نفس المرجع، ج8، ص ص 149-150

نفسها عليه.[22] وبعد أن قبل بها النبي زوجةً استعفت منه فأعفاها، فكانت المبادِرةَ في الحالين. وبرّرت تراجعها بطول لسانها وعدم صبرها على الضرائر؛ أي أنّها زوجة لا تقبل الشراكة وتريد أن تكون وحيدةَ بَعْلِها، ولعلّ هذه الخصال هي التي أغرت النبي بها، واحتراما لها أعفاها من الزواج.

وممّا يدخل في باب الخصال المعنويّة، أن تكون المرأة ممّن تزوّجت من قبل. فَتَأَيُّمُها أو تَطْليقُها ليس عيبا في نظر المجتمع العربي القديم، ولا ينقص شيئا من قيمتها بدليل إقبال الرجال عليها. إنّ تعدّد زيجات المرأة في القديم يرفع مكانتها ويدلّ على خصوبتها وقدرتها العالية على إشباع حاجات الرجل. وقد تزوّج الرسول عددا من الثيّبات، وبعضهنّ تزوّجن قبله أكثر من زوج، والبعض ممّن طلّقهنّ الرسول لم يجدن بعد طلاقهنّ صعوبة في نكاح أزواجٍ غيرِه.

- **المصالح السياسيّة:**

نلاحظ، أنّ النساء اللائي عقد النبي عليهنّ بين السنة الثامنة والسنة الحادية عشرة كثيرات، يبلغ عددهنّ من كلّ الأصناف الستّة عشرة امرأة. فَبِمَ نفسّر هذه الظاهرة؟ لِمَ أكثر النبي من الزواج في الفترة الأخيرة من حياته؟ هل هي حاجته البشريّة المتعاظمة؟ وهل تعظم حاجة الرجل إلى النكاح حين يشرف على الستّين، أم تضعف؟ أم هي الرغبة الملحّة في الحصول على الولد وقد اقترب الأجل؟ أم هي السياسة التي تقتضي دعم ولاء القبائل له بالمصاهرة وترسيخ الديانة الجديدة بينها؟

أعتقد أنّ كلّ هذه الأسباب وجيهة، لاسيما السبب الأخير؛ فالأخبار تذكر أنّ النبي تزوّج امرأة تغلبيّة هي خولة بنت الهذيل، حُمِلت إليه من الشام، لكنّها ماتت في الطريق قبل أن تصل إليه. فنكح خالتها شراف أختَ دحية ابن خليفة، فحُملت إليه فماتت في الطريق أيضا[23]. هذا الإصرار على الزواج من هذه القبيلة، يؤكّد حضور الغاية السياسيّة في زيجات الرسول؛ فبفضل مصاهرته قبيلة بني تغلب تمتدّ صلاته إلى الشام، وقد كان يرنو إليها ويطمح إلى فتحها كما تجسّده حملته إلى تبوك.

ومن النساء اللائي اختارهنّ النبي بدافع سياسي، الشنباءُ بنت عمر الغِفاريّة الكنانيّة حسب بعض الرواة أو القُرَظيّة حسب البعض الآخر، والنشاةُ بنتُ رِفاعة التي كانت قبيلتها حليفة لقبيلة بني قريظة اليهوديّة. فالزواج بهما يسمح للنبي بمراقبة قبيلة معادية له دينيّا وسياسيّا، وقد يؤدّي إلى انقلاب موقفها من العداء إلى الولاء أو الحياد على الأقلّ. ولعلّ تردّد بعض الأخبار في نسبة الشنباء إلى بني قريظة أو إلى كنانة مردّه إلى أنّ نسب

[22]- نفس المرجع، ج8، ص ص 150-151
[23]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج7، ص ص 626-627

الرسول مقدّس، ولا يجب أن يخالطه شيء من اليهوديّة، لاسيما إذا كانت تعني قبيلة ناصبته العداء، فغزاها وألحق بها أفدح الأضرار.

إنّ هذا المثال يُظهر أهمّيّة العنصر القبلي في اختيارات الرسول؛ فالنساء اللائي خطبهنّ وتزوّجهنّ ثمّ فارقهنّ كنّ يُعَرَّفْنَ بأسماء قبائلهنّ، وقد يُكتفَى في تسميتهنّ بذكر نسبتهنّ القبليّة، ولا تكاد ضرائرهنّ تَذكرْنهنّ بغير ذلك، وكأنّهنّ لسن من بيت النبي. وقد ارتبطت تعليقات كثير من الرواة بموضوع الانتماء القبلي للزوجة المعنيّة، وكان هذا هو فحوى سؤال الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان لعروة بن الزبير بشأن قتيلة الكنديّة.[24]

ويبدو أنّ بعض الرواة كانوا يختلقون الأخبار من أجل إثبات مصاهرة النبي لقبيلتهم، وقد نشأ بينهم صراع شديد بسبب هذه القضيّة بلغ ذروته في العصر الأموي، لأهمّيّة العنصر القبلي فيه. من ذلك أنّ أبا نعيم أورد خبرا يخصّ أمّ شريك استدلّ به على أنّ أمّ شريك العامريّة هي نفسها الدوسيّة. فعلّق ابن حجر على ذلك موظّفا في علم الأنساب مفهوم المجاز الذي ظهر في إطار البلاغة وعلوم القرآن: «قلت: فعلى هذا يلزم منه أن تكون نسبتها إلى بني عامر من طريق المجاز، مع أنّه يحتمل العكس بأن تكون قرشيّة عامريّة فتزوّجت في دوس فنُسِبت إليهم».[25]

وكان صراع نساء النبي ضدّ بعضهنّ البعض محكوما في بعض وجوهه بالصراع بين القبائل. يظهر ذلك مثلا في قول ليلى بنت الخطيم مبيّنة الدافع الذي جعلها تهب نفسها للرسول: «لا والله، لأجعلنّ محمّدا لا يتزوّج في هذا الحيّ من الأنصار»[26]؛ فهي الخزرجيّة تريد احتكار هذا الشرف لنفسها ولقومها، وحرمانَ بقيّة الأنصار منه.

يؤكّد هذا الصنف الثالث من دواعي الزواج أنّ المستفيد من "الصفقة" ليس الرسول وحده، بل أهل الزوجة أيضا وقبيلتها ككلّ. وهذا يفسّر حرص القبائل على مصاهرة النبي وعلى أن تحظى إحدى نسائهم بشرف أن تكون "أمّا للمؤمنين". فثمّة نوع من العَقد بين الطرفين يعبّر عن توافق ضمني على اقتسام المصالح، سعت القبائل المعنيّة إلى استثماره حتّى بعد موت الرسول. وكان أكبر متضرّر من هذا العَقد الزوجات المبكّرات، مثل حفصة وعائشة وزينب بنت جحش، كنّ مدركات لنوع الخطر الذي يتهدّدهنّ وعبّرن عنه بلغة قبليّة صريحة وبأفعال تقوم على الغشّ والخداع.

بعد هذا الاستعراض لدوافع زواج النبي من نسائه، يحقّ لنا أن نتساءل: أين هذه الدوافع المادّيّة والدنيويّة ممّا تُحَدِّثُنا به السنّة من اختيار ذاتِ الدين والخُلُق؟ إنّ هذا التفاوت بين المبدإ والتطبيق هو الذي جعل الفقهاء

---

[24]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 145

[25]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج8، ص ص 239-240

[26]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 151

يجمعون بين رأيين متناقضين تناقضا صارخا: اعتبار سلوك الرسول سنّةً واجبةَ الاتّباع، واعتباره في كثير من الأمور حالةً خاصّة تتمتّع بتشريع خاصّ لا يحقّ للمؤمنين النسجُ على منواله، كحقّه في الزواج بنساء لا حصر لعددهنّ، وقبول الواهبات أنفسَهنّ له، وإرجاءِ بعضِهنّ إلى وقت الحاجة...

3- أسباب الفراق:

جدول 3/ أسباب فراق الرسول لنسائه

الأسباب	ظروف الفراق	الزوجة
استعاذت منه، خُدعت/لمّا خيّر الرسول نساءه اختارت قومها ففارقها/ طلّقها لبياض كان بها		1- فاطمة الكلابيّة
تتطلّع إلى أهل المسجد، نساؤه أخبرنه بذلك/ استعاذت منه/ بلغه أنّ بها بياضا فطلّقها	لم يدخل بها	2- عمرة الكلابيّة
	مكثت عنده دهرا/ متّعها ثمّ فارقها حين أدخلت عليه	3- العالية الكلابيّة
		4- سبا الكلابيّة
قال أبوها: "لم يصبها مرض قطّ" فردّها النبي وقال: "لا خير فيها إذن" لأنّها بعدم مرضها تحتفظ بخطاياها كاملة	ماتت قبل أن يدخل بها/هَمّ أن يتزوّجها ثمّ قال لأبيها لا حاجة لنا في ابنتك	5- النشاة السُّلَميّة
نساء النبي/عائشة وحفصة خدعنها حسدا لها لجمالها فنصحنها بالاستعاذة من النبي، وأوهمنها أنّ ذلك يجعلها أحظى عنده/ أثنى عليها أبوها بأنّها لم تيجع قطّ؛ أي لم تمرض/قال النبي: "هبي لي نفسك" فقالت: "هل تهب الملكة نفسها للسوقة" واستعاذت منه/دعاها إليه فقالت: "تعال أنت"، وأبت أن تجيء	طلّقها ولم يبن بها، متّعها برازقيّتين/متّعها وجهّزها	6- أسماء الكنديّة
استعاذت منه	عيّرتها عائشة بأنّها اتّخذت من قاتل أبيها (=النبي) زوجا	7- مُليكة الكنانيّة
طلب أهلها منها أن تستقيل النبي، لأنّها امرأة غَيْرَى طويلةُ اللسان والنبيُّ صاحب نساء ويُخشى أن تؤذيه فاستقالته نفسَها فأقالها.	شاورت قومها فنصحوها بالاستعفاء لغيرتها الشديدة فاستعفته	8- ليلى بنت الخطيم الأنصاريّة
		9- شَراف الكلبيّة
شكّت في نبوءته لموت ابنه إبراهيم، فلو كان نبيّا لما مات ابنه طفلا	طلّقها قبل أن تطهر من حيضها	10- الشنباء القرظيّة
قالت: "إنّي لم أَسْتَأْمَرْ في نفسي"/استعاذت منه/ وجدها مسنّة فطلّقها	كانت حديثة عهد بالكفر لمّا تزوّجها	11- أمّ شريك

ما الداعي إلى أن يفارق الرسول الكثير من زوجاته؟ ولِمَ كان فراقه لهنّ في أغلب الأحيان سريعا لا رجعة فيه؟ ولِمَ طلبت بعض النساء فراقه، وهو سيّد العرب الجديد؟ ثمّ بماذا نفسّر اختلاف الرواة في عدد النساء

اللائي طلّقهنّ وميل أكثرهم -خصوصا من المتأخّرين- إلى تقليص هذا العدد؟ أهو الصراع بين القبائل؟ ذلك، أنّ الزوجة المطلّقة تثير مشكلة تتعلّق بشخص الرسول وبقبيلة الزوجة: هل يمكن أن يُرفض النبي من قبل أحد من المسلمين؟ ألا يدلّ فراقه لكثير من النساء على اتّصافه بصفات لا تحبّب النساء إليه، رغم رغبتهنّ فيه أوّلا؟ يمكن ردّ أسباب طلاق النبي لبعض زوجاته إلى ثلاثة أسباب مختلفة:

الأسباب الخِلْقيّة:

حسب الأخبار الواردة في المصادر التاريخيّة، فارق الرسول زوجاته فراقا سريعا لسببين خِلقيّين: البرص وتقدّم السنّ، وهما أمران كانا خافيين عليه، ثمّ عَلِم بهما قبل البناء أو وقف عليهما بنفسه لحظةَ البناء. وبناء على ذلك، أدرج الفقهاء البرص ضمن الأسباب المبطلة للنكاح إذا كان في المرأة، أمّا إن كان في الرجل فليس مبطلا للنكاح. وهذا يكشف عن وجود تمييز في المعاملة بين الرجل والمرأة من جهة؛ فالفقهاء ولاسيما المالكيّة منهم يميّزون في موضوع المبطلات بين الرجل والمرأة ويطلبون من المرأة ما لا يطلبونه من الرجل، فلم يعدّوا من العيوب الخلقيّة في الرجل المؤدّية إلى فسخ العقد وإبطال الزواج سوى عدم القدرة على الجماع، «لأنّ النكاح قائم على العقد في الاستمتاع». ويكشف من جهة أخرى عن وجود بقايا أفكار أسطوريّة في الفقه، تتمثّل في النظر إلى البرص في المرأة، باعتباره نجاسة ونوعا من المسخ والعقاب الإلهي.[27]

إنّ إقدام الرسول على فراق بعض أزواجه لأسباب خَلْقيّة، يؤكّد بشريّته وحبّه للجمال في المرأة واهتمامَه بالمتعة الجسديّة كسائر الرجال. ولم يَرَ القدماء في هذا الاهتمام إخلالا بالنبوءة، بل اعتبروه شرطا من شروطها، إذ يجب أن يكون النبي رجلا تامّ الرجولة، لذلك لم يروا بأسا بإظهاره فيما رووه من أخبار. لكنّ نظرة المتأخّرين تبدّلت وأصبحت تخفي هذا الجانب من شخصيّة الرسول، لأنّها تعتبره عيبا يتناقض والنبوّة.

الأسباب المعنويّة:

يبدو أنّ الاستعاذة مثّلت مشكلة للرواة بسبب تكرارها من جهة، وبسبب انعكاساتها الدينيّة والمعنويّة من جهة أخرى؛ فهي تجعل الله ضدّ الرسول من حيث تستعيذ بأحدهما من الآخر، وهذا يتضارب مع الشهادتين اللتين عدّتا الركن الأوّل في الإسلام؛ فصيغتهما (لا إله إلاّ الله - محمّد رسول الله) تقوم على الجمع بين الإيمان بالإله الواحد والإيمان بمحمّد النبي. لهذين السببين، مال المؤرّخون إلى إنكار صحّة أكثر أخبار الاستعاذة وإلى البحث عن بدائل لها تفسّر إقدام الرسول على طلاق زوجته. ففي خبر استعاذة أسماء الكنديّة من الرسول قال

[27]- راجع: الأستاذة السلّيني، **تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير**، أطروحة دكتورا الدولة مرقونة، ص 170

ابن حجر: «وهذا باطل، إنّما قالت هذا امرأة من بني سليم»[28]. وفي خبر استعاذة فاطمة بنت الضحّاك الكلابيّة، ذكر ابن سعد أنّ النبي، إنّما طلّقها لبياض كان بها.[29]

تكرّرت ظاهرة الاستعاذة من النبي في عديد الأخبار، وكانت في كلّ مرّة تُقدَّم باعتبارها خدعة تعرّضت لها الزوجة الضحيّة حبكتها ضرائرها. لكن ثمّة استثناء وحيد كانت الاستعاذة فيه إراديّة ومن دون إيحاء أحد، يتعلّق الأمر بمُليكة الكنانيّة التي استعاذت من الرسول، لأنّ عائشة ذكّرتها بأنّه قاتِلُ أبيها وعيّرتها بزواجها منه.[30] وفي رأيي لا يمكن أن تكون جميع هذه الأخبار صحيحة، لأنّ الحيلة إذا أجريت مرّة انكشفت، وأرجّح أنّ الرواة هم الذين عمّموها، حتّى تصبح إدانة الزوجة المطلّقة ممكنة.

كيف كان ردّ فعل الرسول على الزوجة المستعيذة منه؟ كان يقول لمن استعاذت منه: "لقد عذت بعظيم"[31]، أو "لقد استعذت معاذا"[32]، وفي خبر آخر ستر وجهه بكمّه وقال "عذت معاذا"[33] ثمّ يلحقها بأهلها ولا يظهر كبير تأسّف عليها.

ومن الأسباب المعنويّة ما هو عقائدي صرف، أقصد الشكّ في نبوءة محمّد. ينطبق هذا على الشنباء، فهل تُعتبر زوجة مرتدّة؟ لِمَ لَم يطبَّق عليها حكمُ الردّة إذن؟ أليست ارتدّت، لأنّها يهوديّة الأصل؟ أو لعلّه قيل لاحقا، إنّها يهوديّة لأنّها ارتدّت. ولعلّ ما يؤكّد ارتدادها أنّ النبي طلّقها قبل أن تطهر من حيضتها، وهو إجراء منعه الفقهاء وأبطلوا الطلاق بسببه.[34]

تبيّن هذه الأخبار نجاح الرسول في الاحتفاظ بكبريائه دون المساس بكرامة المرأة التي استعاذت منه أو طلبت فراقه. وبقدر ما بدا النبي ضعيفا لحظة الزواج من خلال خضوعه السهل والسريع للجمال وقوّة الشخصيّة، بدا قويّا صارما لحظة الطلاق لا يتردّد في إيقاعه إن لمس من الزوجة أدنى إعراض. هذه الثنائيّة هي الصفة الممجَّدة في الرجل حسب القيم العربيّة القديمة: أن يكون ضعيفا حالة الإقبال قويّا حالة الإدبار.

فقد كان الرسول في كلّ حالات الفراق التي تعرّضت لها الأخبار هو المبادر بالطلاق باستثناء حالتي ليلى بنت الخطيم وأمّ شريك؛ فقد طلّقهما بطلب منهما. إنّ كوْنَ الرجل هو المالك لزمام الطلاق دون المرأة، اختيار ذهب إليه الفقهاء وكرّسوه في المجتمع الإسلامي. ولم يكن هذا الاختيار مسقطا، بل هو امتداد للحال التي كان

---

[28]- ابن حجر، **الإصابة في معرفة الصحابة**، ج7، ص 494
[29]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 142
[30]- نفس المرجع، ج8، ص 148
[31]- نفس المرجع، ج8، ص 141
[32]- نفس المرجع، ج8، ص 144
[33]- نفس المرجع، ج8، ص 146
[34]- الأستاذة نائلة السلّيني، **تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير**، أطروحة دكتورا الدولة مرقونة، ص 175

عليها المجتمع العربي قبل الإسلام؛ فالقاعدة في المجتمع الجاهلي أنّ الرجل وحده يملك حقّ إيقاع الطلاق بينه وبين زوجته متى أراد ذلك.[35]

دور الزوجات القرشيّات:

تُظهر بعض الأخبار المتعلّقة بطلاق النبي لزوجاته حرج الرواة؛ فهم متردّدون بين ذكر أسماء الأطراف المتسبّبة في الإيقاع بالزوجة الجديدة، وبين اختيار الإبهام من خلال عبارة "بعض النساء". لكنّ أخبارا أخرى صرّحت بأنّ أزواج الرسول هنّ المتسبّبات في الطلاق، وسمّت بعض الأخبار عائشة وحفصة تحديدا. في أحدها تكلّمت عائشة باسم بقيّة النساء محذّرة من زيجات الرسول الجديدة، لأنّها تأتي بنساء غرائب بارعات الجمال، وهو ما يؤدّي -إذا لم يوضَعْ حدٌّ له- إلى صرف وجه النبي عن زوجاته المبكّرات.[36]

استعملت هذه الأخبار في وصف أولئك النساء عبارات الخديعة والحسد، وقدّمتهنّ في صورة الكاذبات الماكرات، ولم تذكر أنّ الرسول ردّ الفعل عليهنّ إلاّ في مناسبة واحدة، قال فيها معلّقا: «إنّهنّ صواحب يوسف وكيدهنّ عظيم»[37]. فكأنّه اعتبر هذا السلوك طبيعيّا وأعلن استسلامه له، ولم تُبْدِ الأخبار أيّ امتعاض من سلوكهنّ التآمري؛ فهنّ أمّهات المؤمنين ويجب أن يحظين بالاحترام، وتكون صورتهنّ مثاليّة وذلك بالسكوت عن أخطائهنّ حتّى الشنيع منها. إنّ هذا "العمى النقدي والأخلاقي" يدلّ على وجود نظرة هرميّة إلى نساء الرسول، فبعضهنّ لا يمكن الطعن فيهنّ مهما فعلن، فهنّ زوجاته القرشيّات المفضّلات، والبعض الآخر يجوز نقدهنّ وتشويه صورتهنّ، لأنّهنّ برفضهنّ الرسول زوجا وأحيانا نبيّا، فقدْنَ كلّ قداسة واحترام.

ويدلّ مجموع هذه الأخبار على أنّ نساء الرسول لا يتركن وسيلة لتطليقه من زوجاته الجديدات أو إفساد خطبته لهنّ إلاّ توسّلن بها، لا يخشين في ذلك الكذب أو الوقيعة أو إلحاق الأذى بالنبي. من نماذج هذا السلوك أنّ الرسول بعث بعائشة لتنظر إلى امرأة خطبها، هي شَراف الكلبيّة، فلمّا عادت سألها: «ما رأيت؟»، فقالت: «ما رأيت طائلا»؛ أي لم أجد فيها ما يحملك على الزواج بها، فردّ عليها كاشفا عن مكرها وخوفها من امرأة جديدة تنافسها: «لقد رأيت طائلا، لقد رأيت خالا بخدّها اقشعرّت كلّ شعرة منك»، فلم يكن منها إلاّ أن اعترفت بصحّة ما قال الرسول.[38]

ومن الوسائل التي اعتمدها الرواة في الحفاظ على نقاء صورة المحظيّات من نساء النبي التشكيك في صحّة الخبر؛ من ذلك أنّ محمّدا بن عمر شكّك في صحّة الخبر الذي يذكر تعيير عائشة لمُليكة بنت كعب الليثي بأنّها

---

[35]- A. Layish, **Talâk**, E.I.2, t10, p163.

[36]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص 145

[37]- نفس المرجع، ج8، ص ص 144-145

[38]- نفس المرجع، ج8، ص 161

نكحت قاتل أبيها اعتمادا على أنّ هذا الزواج حصل خلال سفر للرسول، لم تصحبه فيه عائشة. لكن لا شيء يجبر على الاعتقاد بأنّ كلام عائشة قد حصل عند الزواج مباشرة. لذلك زعم خبر آخر أنّ مُليكة ماتت عند الرسول ولم يطلّقها.[39]

يظهر اختلاف الأخبار أنّ بين الرواة صراعا مداره أسماء النساء المطلّقات وأسباب طلاقهنّ؛ فلهذين الأمرين انعكاس مباشر على وضع القبيلة التي تنتمي إليها المطلّقة، وعلى صورة النبي في ضمير المؤمنين. إنّ أسباب الطلاق متفاوتة الخطورة؛ فمنها ما يُضِرّ بمصالح القبيلة وسُمعتها، ومنها ما لا يضرّ بها، ومنها ما يمسّ بشرف الرسول ويخدش كبرياءه، ومنها ما يدعّم سلطته ويضيء صورته. وبصفة عامّة، ثمّة ميل إلى التضحية بمصالح القبيلة والمرأة المطلّقة، إذا كان في ذلك حفظ لسمعة النبي وشرفه وقداسته.

4- حياة زوجات النبي بعد طلاقهنّ:

جدول4/ المعطيات المميّزة لحياة أزواج الرسول بعد طلاقهنّ

الزوجة	ردّ فعلها	ردّ فعل أطراف أخرى
1- فاطمة الكلابيّة	دُلّهت وذهب عقلها، كانت تلتقط البعر وتقول: "أنا الشقيّة"	
2- عمرة الكلابيّة		
3- العالية الكلابيّة		
4- سبا الكلابيّة		
5- النشاة السُّلَميّة		
6- أسماء الكنديّة	ماتت كمدا/ تزوّجت/ كانت تقول: "ادعوني الشقيّة"	قومها: "إنّكِ لغير مباركة، جعلتنا في العرب شهرة"/ أمرها أبو أُسَيْد: "احتجبي في بيتك لا يطمع فيك طامع، فإنّك من أمّهات المؤمنين"/أراد عمر أن يعاقبها لأنّها تزوّجت فأقسمت: "ما ضُرِب عليّ الحجاب ولا سُمِّيتُ أمَّ المؤمنين"، فكفّ عنها
7- مُليكة الكنانيّة	تزوّجها قريب لها من بني عذرة بعد إذن الرسول	اعتذر قومها لها بالصغر وضعف الرأي وأنّها خدعت، وطلبوا من الرسول ارتجاعها/ استأذنوه أن يزوّجوها قريبا لها من بني عذرة فأذن لهم
8- ليلى بنت الخطيم	وثب عليها الذئب، فأكل	

[39]- نفس المرجع، ج8، ص ص 148-149

	بعضها فماتت	**الأنصاريّة**
		9- شَراف الكلبيّة
		10- الشنباء القرظيّة
	كانت تدخل على نساء قريش فتدعوهنّ إلى الإسلام	**11- أمّ شريك**

لهذا الموضوع بعد فقهي مهمّ يتعلّق بتبعات الطلاق، وأهمّها التمتيع والزواج برجال آخرين بعد النبي، وبعد معنوي يتمثّل في نظرة المجتمع الإسلامي إلى زوجة النبي المطلَّقة.

البعد الفقهي:

التمتيع هو التعويض المادّي الذي يمنحه الزوج لمطلَّقته مباشرة بعد الطلاق جبرا للضرر الذي لحقها بسببه، لكنّ هذا السلوك لم يكن متواترا في الأخبار، ولم يثبت إلاّ مع مطلَّقتين غنيّتين، هما أسماء بنت النعمان والعالية الكلابيّة. فهل يخضع التمتيع كحكم فقهي وإجراء اجتماعي للاعتبارات الاجتماعيّة والطبقيّة؟

لكنّ المشكلة الأكبر التي تثيرها الأخبار هي إقدام بعض النساء اللائي تزوّجهنّ الرسول ثمّ طلّقهنّ على نكاح أزواج آخرين، يتعلّق هذا الأمر بامرأتين على الأقلّ، هما:

- أسماء بنت النعمان الكندي، تزوّجها بعد الرسول المهاجرُ بن أبي أميّة بن المغيرة، وقيل «تزوّجها عكرمة بن أبي جهل في الردّة، ولم يكن وقع عليها حجاب رسول الله، وليس ذلك بثبت»[40]. لكنّ ابن حجر ذكر في خبر آخر أنّها تزوّجت المهاجر بن أبي أميّة المخزومي ثمّ قيس بن مكشوح المرادي.[41]

- وقُتيلة أخت الأشعث بن قيس الكندي، تزوّجها بعد طلاقها وارتدادِها قيسُ بن مكشوح المرادي، وفي خبر آخر مات عنها الرسول فتزوّجها عكرمة بن أبي جهل.[42]

الحرج في هذه الظاهرة، أخلاقي وفقهي وسياسي في آن؛ فهؤلاء النساء كنّ أزواج الرسول، ومن ثمّ فهنّ أمّهات المؤمنين، وأهلهنّ حلفاؤه، وزواجهنّ بعده قد يعرّض هذه المعطيات للانهيار ويهدّد مكانة النبي، إذ ترمز المرأة في القدم إلى شرف الرجل وكرامته، لذلك عدّت نساء محمّد أمّهات للمؤمنين وحرّم نكاحهنّ عليهم. فكيف احتال الرواة على هذا المأزق؟

---

[40]- نفس المرجع، ج8، ص147. انظر أيضا: ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج7، ص 497

[41]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج7، ص 495

[42]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص ص 147-148

التجأوا في ذلك إلى أربعة أساليب:

- الأوّلُ إنكارُ زواجِ الرسول بالمرأة المعنيّة، كما في مثالي قُتيلة وأسماء، وتكذيبُ الأخبار التي وردت بخلاف ذلك.

- والثاني إنكارُ كونِ الزوجة المطلّقة أمًّا للمؤمنين، كما في مثال أسماء بنت النعمان الكندي؛ فقد زعمت هذه المرأة حين همّ الخليفة عمر بن الخطّاب بمعاقبتها أنّ الحجاب لم يُضرب عليها قطّ، وأنّها لم تُدْعَ أمَّ المؤمنين فكفّ عمر عنها.[43] لكنّ هذا التبرير ينهار من تلقاء نفسه، لأنّ أخبارا أخرى تنقضه وتؤكّد عكسه تماما.[44]

- والثالث، القول بنزول تحريم زواج المؤمنين من مطلّقات النبي في وقت متأخّر. مثال ذلك الخبر الذي يذكر أنّ مليكة الكنانيّة استأذن أهلها من الرسول بعد أن طلّقها وأبى ارتجاعها أن يزوّجوها رجلا من قومها، فأذن لهم بذلك وبرّر الراوي الواقعة بحصولها قبل نزول التحريم.[45] لقد استمدّ الفقهاء والمؤرّخون هذا الحلّ من نظامي النسخ وأسباب النزول في القرآن. لم ينكروا كون الشريعة حرّمت زواج نساء النبي من غيره في حياته أو بعد مماته، لكنّهم ربطوا هذا التحريم بزمن محدّد، وجعلوه غير سار على ما قبله، ولم يجدوا مشقّة في العثور على أخبار تؤكّد قراءتهم.

- والرابع، زعمهم أنّ النكاح السابق قد فسد بالردّة، وبفساده بطل كون الزوجة المرتدّة أمّا للمؤمنين، لأنّها لا يمكن أن تكون أمّا روحيّة لهم، وهي على غير دينهم. احتجّوا بهذه الحجّة في شأن قُتيلة التي تزوّجها الرسول، لكنّها ارتدّت هي وقومها بعد موته، فتزوّجها بعد ذلك الصحابي الكبير عكرمة بن أبي جهل. وتذكر بعض الأخبار أنّ الخليفة أبا بكر غضب من صنيع قُتيلة، فدافع عمر بن الخطّاب عنها قائلا: «يا خليفة رسول الله، إنّها والله ما هي من أزواجه، ما خيّرها ولا حجبها، ولقد برّأها الله منه بالارتداد الذي ارتدّت مع قومها».[46]

إنّ هذا التبرير يجعل الارتداد الذي هو أقبح من الكفر عامل تبرئة وسبب نجاة من العقاب. ومن غرائب الأمور أيضا، أنّ عمر حين أصبح خليفة استعاد موقف أبي بكر بعد أن كان نقده، وهمّ بمعاقبة أسماء، فردّت

---

[43]- نفس المرجع، ج8، ص 147

[44]- في خبر أوّل تولّى أبو أسيد الساعدي جلب أسماء بنت النعمان من أهلها إلى بيتها الجديد بالمدينة، وكان ذلك "بعد أن نزل الحجاب"، فقال لها: «حجاب بينك وبين من تكلّمين من الرجال إلاّ ذا محرم منك»، ففعلت. نفس المرجع، ج8، ص144. وفي خبر ثان أنّ أبا أسيد ردّ أسماء إلى أهلها بعد أن طلّقها الرسول فسألته ماذا تصنع فقال لها: «أقيمي في بيتك واحتجبي إلاّ من ذي محرم ولا يطمع فيك طامع بعد رسول الله فإنّك من أمّهات المؤمنين». المرجع السابق، ج8، ص146. وأبو أسيد صحابي مرموق لأنّه كان بدريّا وكان الرسول يثق به كثيرا في شؤونه الخاصّة، فقد كلّفه بأن يخطب عليه بعض نسائه ويجلبهنّ إليه من أهلهنّ و يمتّع من طلّق منهنّ ببعض المال ويردّهنّ إلى أهلهنّ.

[45]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج8، ص 123

[46]- ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج8، ص ص 147-148

عليه بمثل ما ردّ به على أبي بكر. وهذا يدفعنا إلى الشكّ في صحّة هذه الأخبار، ويحملنا على الاعتقاد أنّها وضعت لاحقا لتبرير بعض الأحداث المبكّرة التي أصبحت في تناقض مع القراءة السنّيّة للفترة النبويّة.

البعد المعنوي:

يمكن تصنيف حال نساء الرسول بعد طلاقهنّ إلى صنفين: صنف أوّلَ من النساء طلّقهنّ النبي بمبادرة منه لعيوب خِلقيّة وجدها فيهنّ، كالكِبَر والبرص. هذا الصنف من النساء لم يصبهنّ مكروه بعد الطلاق وأنهين حياتهنّ محترمات مكرّمات؛ فهنّ يمثّلن نموذج المرأة التي يستغني عنها زوجها، لأنّها لم تعد تصلح له، فترضى بذلك ولا تعترض فيحترمها المجتمع ويعتبرها مثالا لغيرها من النساء. تمثّل هذا النموذجَ عمرةُ والعاليةُ الكِلابيّتان والنشاةُ السلميّة وشرافُ الكلبيّة.

وقد بلغ إعجاب الإخباريّين بهذا الصنف إلى حدّ الارتقاء ببعض ممثّلاته إلى رتبة مريم العذراء ووضع القصص الأسطوريّة في تمجيدها، كما فعلوا مع أمّ شريك. والسبب في تعظيمهم لها هو وفاؤها للرسول وحسن بلائها في الدعوة إلى دينه وصبرها على تعذيب المشركين لها. فقد جعلتها الأخبار شبيهة بمريم في طهرها وإخلاصها وصبرها على الأذى، وفي إكرام الله لها وبعثه الرزق إليها من السماء[47]. ولعلّ الذي شجّع الرواة على وضع هذه الأخبار الأسطوريّة هو ارتباط اسمِ أمِّ شريكٍ بآيةٍ فيها مديحٌ لها، هي قوله تعالى: «وامرأةً مؤمنةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبي» (الأحزاب/50)، فكان لا بدّ من أن يضع الرواة للآية قصصا تفسّرها وتمنحها تبريرا معقولا.

والصنف الثاني، تمثّله نساء "متنطّعات" أسأن التعامل مع الرسول، فاستعذن منه أو شككن في نبوّته أو اعتبرن أنفسهنّ أعلى مقاما منه، لأنّهنّ من "الملوك"، وهو من "السوقة"[48]. من هذا الصنف فاطمة الكلابيّة، فقد ذكرت الأخبارُ أنّها «دُلِّهت وذهب عقلُها» فكانت تلتقط البعر، وتقول «أنا الشقيّة». ومنه أسماءُ الكنديّة، نقم عليها قومها وماتت كمدا، لأنّها استعاذت من النبي ورفعت نفسها عليه. ومنه مُليكة الكنانيّة، استعاذت من النبي فطلّقها، فاعتذر عنها قومُها بالصغر وقلّة العقل وطلبوا من النبي ارتجاعها فلم يقبل. ومنه ليلى بنت الخطيم، وهبت نفسها للنبي أوّلا ثمّ استعفته من الزواج منه فأعفاها، لكنّ الذئب أكل بعضها في ظروف غامضة فماتت. وربط الرواة بين هذا الحادث الذي قد يكون مختلقا ودعاء الرسول عليها حين عرضت عليه نفسها بأن يأكلها الأسد.

[47]- ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج8، ص 239
[48]- نفس المرجع، ج7، ص 496

إنّ الأخبار تتشفّى من هذا الصنف، ولا تميّز بين النساء اللائي أسأن إلى الرسول قصدا واللائي أسأن إليه تغريرا. إنّ هذا التصوير يعبّر عن موقف ضمني من المرأة المتزوّجة يتمثّل في حرمانها من حقّ المطالبة بالطلاق وتجريمها، إن هي فعلت ذلك. ولا شكّ أنّ جرم المرأة الساعية إلى الطلاق يكون أكبر إذا كانت زوجةً للنبي، لأنّها بسعيها ذاك تُعرّض قداسته للاهتزاز.

الخاتمة:

تبيّن دراسة أخبار النساء اللائي تزوّجهنّ النبي ثمّ طلّقهنّ وجودَ مسافة كبيرة بين الممارسة التاريخيّة للرسول، وما تنصّ عليه أحكام الفقهاء، وما يتصوّر الضمير الديني النبيَّ عليه؛ فالنبي لم تمنعه نبوّته من أن يعامل نساءه معاملة بشريّة اعتياديّة، يتجلّى ذلك في معايير اختياره لزوجاته وردّ فعله على تصرّفاتهنّ غير المتوقّعة وإصراره على عدم ارتجاع من طلّق منهنّ. ولا يتلاءم هذا السلوك دائما مع ما خطّطه الفقهاء من أحكام وسيّجوا به مؤسّسة العائلة. فحياة الرسول مقدّسة، لكنّ الاختلاف بشأنها كبير، وهذا يرجع إلى أنّها محلّ رهانات كثيرة ومتناقضة.

إنّ التباين بين التاريخي والعقدي في هذه الأخبار هو الذي يفسّر تضارب معطياتها، وقد يكون ذلك في أمور أوّليّة: تزوّجته أم لا؟ كلابيّة واحدة أم أربع؟ كنديّة أم اثنتان؟ وقد يهدف اختلاف الروايات إلى التخفيف من النتائج السلبيّة لبعض الوقائع التي ترويها أخبار أقدم. فحين تتواتر الأخبار بأنّ الزوجة استعاذت من الرسول، تأتي أخبار أخرى وتقحم عنصر البياض (البرص) وتجعله السبب في الطلاق، كما في حالة فاطمة بنت الضحّاك الكلابيّة.

ولعلّ أهمّ ما أريد تأكيده في هذا البحث هو أنّ المكانة الرفيعة للنبي لا تتحقّق بترويج الأخبار الأسطوريّة عن حياته وتصويره تصويرا مثاليّا، بقدر ما تتحقّق بإظهار تاريخيّته وإبراز بعده البشري وأخلاقه الواقعيّة. فالرسول يتصرّف كسائر الرجال دون أن يمنعه ذلك من الاحتفاظ بهيبته النبويّة، حتّى وإن رفضته بعض النساء زوجا، ومن احترام هؤلاء الرافضات له والسماح لهنّ بالزواج من غيره. ولعلّ "أقسى" إجراء اتّخذه في حقّهنّ هو رفضه القاطع ارتجاعهنّ، رغم محاولات أهلهنّ؛ فهو لا يعطي المرأة إلاّ فرصة واحدة إن ضيّعتها فقدته إلى الأبد.

مصادر البحث:

المصادر القديمة:

- ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق علي محمّد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.

- ابن سعد الزهري أبو عبد الله محمّد، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

- الطبري أبو جعفر محمّد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1988

- الغزالي أبو حامد، **إحياء علوم الدين**، تحقيق سيّد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1992

المراجع الحديثة:

- السلّيني الراضوي نائلة، **تاريخيّة التفسير القرآني والعلاقات الاجتماعيّة من خلال نماذج من كتب التفسير**، أطروحة دكتورا الدولة مرقونة نوقشت سنة 1998

- A. Layish, **Talâk**, Encyclopédie de l'Islam,2ème éd., t10, p163

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com